المعرّف الرقمي DOI
https://doi.org/10.31430//PXKM3744

محمد حمشي | Mohammed Hemchi*

الانتقائيُّ التحليليُّ والنظريات الكبرى:
زهَّارٌ أم نحلة؟ "مِن كل بستانٍ زهرةٌ" أم "شرابٌ مختلفٌ ألوانُه فيه شفاءٌ للناس"؟**

What Analytical Eclecticists do with Grand Theories:
Collectors or Selectors?

هـذا تعقيبٌ على دراسـة سـيد أحمد قوجيلي، المنشـورة في هـذا العدد، عن نقـد الانتقائية التحليلية في حقل العلاقات الدولية. وإذ يحاول التعقيبُ الاشتباكَ مع أبرز الأطروحات الواردة فـي الدراسـة، فإنه يسـعى لفتح نقاش معمّق ليس في مزايا الانتقائيـة التحليلية أو حدودها في حقل العلاقات الدولية، فهذه مسألة بُحثت في الأدبيات الآخذة في النمو حديثًا، بل في فهـم الانتقائيـة التحليلية في حد ذاتهـا؛ أي ما تعنيه، وما تفعله، وما نفعله بها نحن الطلابَ والباحثين في السياسة الدولية؟ وما موقفها من فكرة النظرية الكبرى، ثم علاقتها بنظريات العلاقات الدولية، سواء أصنفت كبرى أم غير ذلك؟

كلمـات مفتاحيـة: الانتقائيـة التحليليـة، نظريـات العلاقـات الدوليـة، النظريـة الكبـرى، البرادايمات، التقاليد البحثية.

This is a reply to Sid Ahmed Goudjili's article, appearing in this issue, on the critique of analytical eclecticism in IR. The reply attempts to engage with the main, but not all, ideas in the article, it seeks to open an in-depth debate not about the merits or limits of analytical eclecticism in International Relations discipline, which have been widely addressed in the recently growing literature, but rather about understanding analytical eclecticism itself, what it means, what it does, what we as IR students and scholars do with, its position on the idea of the grand theory, and how it relates to International Relations theories.

Keywords: Analytical Eclecticism, International Relations Theories, Grand Theory, Paradigms, Research Traditions.

* باحث، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وأستاذ العلاقات الدولية، معهد الدوحة للدراسات العليا.
Researcher at the Arab Center for Research and Policy Studies, Assistant Professor at the Doha Institute for Graduate Studies.
Email: mohammed.hemchi@dohainstitute.edu.qa

** هذا عنوان طويل جدًا، وأنا واعٍ بذلك. وحتى لا يلتبس الأمر على القارئ، عليّ أن أشير من البداية إلى وجود فهمَين للانتقائية التحليلية في هذا السجال: فهمٌ تلخصه استعارة سيد أحمد قوجيلي القائلة إنها باقةٌ فيها "من كل بستان زهرة"، وهذا ما يقوم بها الزهّار المشتغلُ بقطف الأزهار وبيعها؛ وفهمٌ تلخصه استعارتي القائلة إنها "شراب مختلف ألوانه فيه شفاء للناس"، وهذا ما تقوم به النحلة السالكة سُبُل ربها ذُلُلًا. إنه تقابلٌ بين عمل الزهار والنحلة، تقابلٌ بين باقة الأزهار "تسر الناظرين" والشراب "فيه شفاء للناس". وأقتبس استعارتي من القرآن لأغراض بلاغية فحسب.

مقدمة

لَشدَّ ما سررتُ وأنا أطالع هذه الدراسة عن نقد الانتقائية التحليلية في حقل العلاقات الدولية[1]. ولا يقتصر مصدر سروري على موضوع الدراسة فحسب، وإن كان المزيد من تقديمه إلى الجماعة المعرفية العربية في حد ذاته لا يخلو من قيمة ولا ينبغي أن يمر من دون تثمين، بل إنني سررت أيضًا بالنقاش الذي أثارته دراستي عن الانتقائية التحليلية في حقل العلاقات الدولية، الصادرة في دورية **سياسات عربية**، قبل زهاء خمس سنوات[2]. اطلعتُ حديثًا على دراسة أعدها باسل صلوخ ومي درويش عن "تدريس العلاقات الدولية في العالم العربي"، ستُنشر قريبًا في الدورية نفسها[3]؛ وقد صنف الباحثان الانتقائيةَ التحليليةَ نمطًا من بين ثلاثة أنماط لتدريس حقل العلاقات الدولية في العالم العربي. وإن وشى ذلك بشيء، فإنما يشي بأن محاولات جلب الانتقائية التحليلية إلى طاولة النقاش في حقل العلاقات الدولية العربي، مفهومًا وممارسةً، قد بدأت تؤتي أُكُلها. ودراسة قوجيلي هذه، بلا شك، من ذاك الأُكُل.

وحين طلب مني الزملاء، في هيئة تحرير **سياسات عربية** وقوجيلي نفسُه، كتابة تعقيب على هذه الدراسة، انتابني الحماس لإحياء فكرة هذا الركن من الدورية، الذي سُمّي "سجالًا"، لأهميته في التأسيس لتقليدٍ يسمح للباحثين بتبادلٍ لوجهات النظر، قائمٍ على النقد (والنقد الذاتي) المتبادل بُغية مراكمة معرفةٍ نقدية في حقلَي علم السياسة والعلاقات الدولية العربيَين؛ لكنني وأنا أطالع مقدمة الدراسة، ألفيتها قد استبقتْ "أيّ سوء فهم محتمل" لأطروحتها وأهدافها، وأفصحت من البداية عن اتفاقها "مع وجهات النظر التي ترى أنّ 'الانتقائية التحليلية تبشّر بالخير في حقل العلاقات الدولية'، وهي تمثّل، من دون أدنى شك، العمل النظري الأكثر إبداعًا في الحقل خلال العشرة أعوام الأخيرة". أبعد من ذلك، تشجع الدراسة "طلاب العلاقات الدولية، خاصّة في العالم العربي، على إعطاء المزيد من الاهتمام لنظريات المدى المتوسّط وتصاميم البحوث الانتقائية" (ص 105-106)[4]. وإذ يؤكد قوجيلي، في المقدمة أيضًا، أننا "نعرف منذ عقود عيوب النظرية الكبرى وحدودها"، وأن "العديد من الباحثين المشتغلين في هذا النوع من التنظير واعون بها"؛ فإنه يسعى لإرسال "رسالة رئيسة [...] إلى المشتغلين بالحقل هي التحذير من استبدال دوغما كلاسيكية بدوغما جديدة"؛ وتحديدًا، "التحذيرُ من عواقب انتشار تفاؤل طوباوي جديد في الحقل، يروّج له أنصار الانتقائية التحليلية"، ويجادل "بأنّ المقاربة لا يمكنها الوفاء بوعودها من دون معالجة العديد من مشكلاتها النظرية" (ص 106).

عند هذا المستوى، يبدو أن الحجاج المتبادل بين الدراسة وهذا التعقيب لن يكون سوى "حوار" Dialogue على أكثر تقدير، بدلًا من أن يكون "نقاشًا" Debate أو "سجالًا" كما فضّل الزملاء في **سياسات عربية** تسميته: أولًا، لأن الانتقائية التحليلية مشروع حديث العهد، وقيد التطوير، وهذا ربما ما يبرر وصف قوجيلي لها بالتيار "الواعد" في نظرية العلاقات الدولية (ص101 - الملخص). ولأنها مشروع حديث العهد، فهي بلا شك لا تخلو من "حدود" و"تحديات" و"مشكلات" تطرأ هنا وهناك. تلك طبيعة الأشياء. ولا أعتقد أن ثمة من مؤسسيها أو مطوريها أو مؤيديها من يزعم خلاف ذلك. ثانيًا، في دراستي عن الانتقائية التحليلية في حقل العلاقات الدولية، اكتفيتُ باستعراض الوعود، ولم أناقش الحدود؛ لا إنكارًا لوجودها، لكن الدراسة كانت جزءًا من مشروع أطروحتي لنيل درجة الدكتوراه عن النقاش الخامس ونظرية التعقد في العلاقات الدولية. وقد كنتُ متحمسًا حينها لأبرز كيف يمكن أن يساهم إقحام فلسفة التعقد في حل إشكالياتٍ نظريةٍ ثلاثٍ تواجه التقدم المعرفي في الحقل، إحداها إشكالية النظرية الكبرى. مع ذلك، فحدود الانتقائية التحليلية طَرقها وتصدى لها مؤيدوها قبل مناوئيها. ويكفي التنويه بأن رودرا سيل وبيتر كاتزنشتاين (اللذَين عَدَّهما قوجيلي رائدَين للانتقائية التحليلية في حقل العلاقات الدولية)، في كتابهما **بعيدًا عن البرداميات: الانتقائية التحليلية في دراسة السياسة العالمية**، كرسَا جزءه الأخير لمناقشة بعض مخاطرها ووعودها[5]؛ حتى إنهما لم يسمياها حدودًا، بل مخاطر.

ثم ينتقل قوجيلي ليؤكد أن دراسته "لا تسعى [...] للدفاع عن النظرية الكبرى"، و"لا مناص من الاعتراف بأنّ هذه النظرية تواجه منذ ظهورها في الحقل مشكلات وانتقادات مستديمة، لكن ذلك لا يعني موتها أو أفولها" (ص 106). وبناء عليه، فهو يشتبك مع ما سماه "سرديات الأفول" الجديدة، باستخدام التنظير العميق، بغرض "إثبات أنّ النظرية الكبرى لا تزال ضرورية لحقل العلاقات الدولية، ولا يمكن الاستغناء عنها". ومن ثمّ، يحاول "إثبات ثلاثة أشياء: أوّلها، أنّ انحسار النظرية الكبرى لا يعني بالضرورة أفولها؛ ثانيها، أنّ الادّعاءات بشأن النظرية الكبرى مبنية على فهم خاطئ لماهية النظرية الكبرى ووظيفتها؛ ثالثها،

1 ينظر في هذا العدد: سيد أحمد قوجيلي، "أفول النظرية الكبرى: نقد الانتقائية التحليلية"، **سياسات عربية**، العدد 56 (أيار/ مايو 2022)، ص 101-121.

2 محمد حمشي، "الانتقائية التحليلية في حقل العلاقات الدولية"، **سياسات عربية**، العدد 28 (أيلول/ سبتمبر 2017)، ص 40-54.

3 باسل صلوخ ومي درويش، "تدريس العلاقات الدولية في العالم العربي: الإشكاليات المعرفية والنظرية"، **سياسات عربية**، عدد خاص عن حال العلوم السياسية في العالم العربي (يصدر قريبًا).

4 أدرج أرقام صفحات الاقتباسات الحرفية من دراسة قوجيلي في المتن، اقتصادًا للمساحة، ما عدا المواضع التي أدرج تعليقًا عليها في الهامش.

5 ينظر:

Rudra Sil & Peter J. Katzenstein, *Beyond Paradigms: Analytic Eclecticism in the Study of World Politics* (New York: Palgrave Macmillan, 2010), pp. 214-224.

أنّ التنظير متوسّط المدى، على الرغم من أهمّيته، فإنه لا يمكن أن يكون بديلًا من النظرية الكبرى" (ص 106).

أحاول فيما تبقى من هذا التعقيب المقتضب الاشتباكَ مع الأطروحات الرئيسة في الدراسة، منطلقًا من مسلمتَين أستقيهما من دراسة قوجيلي نفسها، بل من عنوانها: الأولى مفادها أن النظريات الكبرى (أستعمل صيغة الجمع وأبرر ذلك لاحقًا) تشهد انحسارًا، وأن انحسارها لا يعني أفولها، بل إنني أذهب أبعد مما ذهب إليه، قائلًا إن انحسار النظريات الكبرى **ينبغي ألّا** يعني أفولها بأي حال من الأحوال. أما الثانية، ففحواها أن الانتقائية التحليلية في حاجة إلى مزيد من النقد والتأمل الذاتي، من مناوئيها فضلًا عن مؤيديها؛ لكن ذلك لا ينفي أهميتها وتزايد الاهتمام بها[6]، بل إن نقدها قبل تثمينها، وتغليطها قبل تصويبها، ينبغي أن يشكل جزءًا من هذا الاهتمام المتزايد بها.

أولًا: نظرية كبرى أم نظريات كبرى؟ وما النظرية الكبرى التي يعنيها أنصار الانتقائية التحليلية؟

إننا حين نستخدم مصطلح "النظرية الكبرى" في حقل العلاقات الدولية، لا نحيل إلى نظرية كبرى واحدة، بصيغة المفرد، بل إلى نظريات كبرى عديدة. وهذا تحديدًا ما يشير إليه قوجيلي حين يستخدم عبارةً مثل "النظريات الكبرى التي تمثّلها البرادايمات الواقعية والليبرالية والبنائية" (ص 103)؛ بل إنه لاحقًا سيبدو أوضح حين يوسع لائحة ما يعده نظريات كبرى، لتشمل كلًّا من "الواقعية، والوظيفية، والنيوليبرالية، والنيوماركسية، والنظام الرأسمالي العالمي، وانتقال القوة، والبنائية الاجتماعية، والنظرية الإنكليزية[7]، وما بعد الكولونيالية، ونظرية الخيار العقلاني" (ص 114 - الجدول). لا يهمنا، هنا، فتح سجال بشأن معيار تصنيف النظرية نظريةً كبرى أو نظريةً غير كبرى، وهو سجالٌ لن يفضي إلى نتيجة ذات مغزى، حاله حال السجال التقليدي بشأن المعيار الذي على أساسه يُصنف نقاشٌ نظريٌّ ما في فئة النقاشات الكبرى Great Debates، في حين تستثنى منها أخرى.

لكن اللافت للانتباه، في مقاربة قوجيلي لمفهوم النظرية الكبرى، بل المدهش إذا حق لي أن أصفه كذلك، هو تعريفه لها، القائل إن "النظرية الكبرى هي النظرية التي تفسّر **الكثير** من القوانين، وليس **الكثير** من الظواهر" (ص 113)[8]؛ وحجته في ذلك أن النظرية ينبغي أن تُعرَّف بطريقة بنائها لا بمجال الظواهر التي تدرسها. وتلك، في رأيي، حجة قوية للدفع بتعريف النظرية، لا بتعريف النظرية الكبرى. لكن انشغالي هنا منطقيٌّ بحت: إذا كان "مجال الظواهر التي تتناولها النظرية لا يحدِّد إذا ما كانت نظريةً كبرى أم متوسّطة، و[أنَّ] ما يجعل النظرية كبرى أو متوسّطةً هو طريقة بنائها" (ص 113)، وإذا كانت النظرية الكبرى هي "التي تفسّر **الكثير** من القوانين، وليس **الكثير** من الظواهر" (ص 113)[9]، فكيف يمكننا قياس **الكثرة** هنا؟ بعبارة أخرى، ما العتبة؟ ما عدد القوانين التي ينبغي أن تفسرها النظرية كي نَعُدها نظرية كبرى، وما دونه لا نَعُدها كذلك؟

ولكي يثبت أن أنصار الانتقائية التحليلية المناوئين للنظرية الكبرى لا يفهمونها، يأتي على القول إنهم يعرّفون النظرية الكبرى "بأنّها

6 في لائحة الأدبيات التالية، أبرز ما نُشر عن الانتقائية التحليلية وباستخدامها خلال الأعوام العشرة الأخيرة، أو أقل، التي تلت صدور العدد الخاص، في **الدورية الأوروبية للعلاقات الدولية**، عن أزمة النظرية الكبرى وصعود الانتقائية التحليلية:
Detlef Nolte & Víctor Mijares, "UNASUR: An Eclectic Analytical Perspective of its Disintegration," *Colombia Internacional*, no. 111 (2022); Sint Sint Myat, "Explaining Myanmar's Policy of Non-Alignment: An Analytic Eclecticism Approach," *Journal of Current Southeast Asian Affairs*, vol. 40, no. 3 (December 2021); Isaac Owusu Frimpong, "China's Foreign Policy towards Africa: An Eclectic-Theoretical Explanation," *The Australasian Review of African Studies*, vol. 41, no. 2 (2020), 53-67; Eric M. Blanchard, "Combing the Same Beach: Analytic Eclecticism and the Challenge of Theoretical Multilingualism," *International Journal: Canada's Journal of Global Policy Analysis*, vol. 75, no. 3 (2020); Fred Chernoff, Jérémie Cornut & Patrick James, "Analytic Eclecticism and International Relations: Promises and Pitfalls," *International Journal: Canada's Journal of Global Policy Analysis*, vol. 75, no. 3 (September 2020); Benjamin Zyla, "Eclecticism and the Future of the Burden-Sharing Research Programme: Why Trump Is Wrong," *International Political Science Review*, vol. 41, no. 4 (2020); André Härtel, "The EU Member States and the Crisis in Ukraine: Towards an Eclectic Explanation," *Romanian Journal of European Affairs*, vol. 19, no. 2 (December 2019); Miroslava Kulkova, "From Negative to Positive Peace in Western Balkans: A Case for Eclectic Theory," *Central European Journal of International and Security Studies*, vol. 13, no. 3 (2019); Ismail Erkam Sula, "An Eclectic Methodological Approach in Analyzing Foreign Policy: Turkey's Foreign Policy Roles and Events Dataset (TFPRED)," *All Azimuth: A Journal of Foreign Policy and Peace*, vol. 8, no. 2 (2019); Daisuke Akimoto, "Japan's Policy on the Trans-Pacific Partnership (TPP) in Light of IR Theory and Analytical Eclecticism," *Journal of International and Global Studies*, vol. 10, no. 2 (2019); Lorenzo Cladi & Andrea Locatelli, "Why Did Italy Contribute to UNIFIL II? An Analytical Eclectic Analysis," *Italian Political Science Review/Rivista Italiana Di Scienza Politica*, vol. 49, no. 1 (2019); Salvador Santino F. Regilme, "Beyond Paradigms: Understanding the South China Sea Dispute Using Analytic Eclecticism," *International Studies*, vol. 55, no. 3 (2018); Albert K. Domson-Lindsay, "Scholarship on South Africa's Foreign Policy Behaviour: Parsimony versus Eclecticism," *Politikon*, vol. 44, no. 3 (2017); Patrick James & Jarrod Hayes, "Systemism, Analytic Eclecticism, and the Democratic Peace," in: *Evaluating Progress in International Relations: How Do You Know?* New International Relations Series (London/ New York: Routledge, 2016); Benjamin Pohl & Niels van Willigen, "Analytic Eclecticism and EU Foreign Policy (In)Action," *Global Society*, vol. 29, no. 2 (April 3, 2015); Jérémie Cornut, "Analytic Eclecticism in Practice: A Method for Combining International Relations Theories," *International Studies Perspectives*, vol. 16, no. 1 (February 2015), 50-66; Spyros Blavoukos & Dimitris Bourantonis, "Identifying Parameters of Foreign Policy Change: An Eclectic Approach," *Cooperation and Conflict*, vol. 49, no. 4 (2014).
وينظر أيضًا مجموعة المقالات التي خاضت نقاشًا مع رودرا سيل حول كتابه مع بيتر كاتزنشتاين بعد أكثر من عشرة أعوام من صدوره، ونشرتها **الدورية الدولية: دورية كندا لتحليل السياسات العالمية**:
International Journal: Canada's Journal of Global Policy Analysis, vol. 75 no. 3 (September 2020), accessed on 2/10/2022, at: https://bit.ly/3M1oyoV

7 لعله يقصد المدرسة الإنكليزية.

8 يقدم قوجيلي، قبل هذا التعريف وفي موضع آخر، نصًّا ممتازًا عن التمييز بين النظرية والقانون والعلاقة بينهما، مُطعمًا بأمثلة من حقل العلاقات الدولية، ومنه يستخلص، استنادًا إلى كينيث ولتز وآخرين، تعريف النظرية بوصفها "نظامًا من القوانين". ينظر: سيد أحمد قوجيلي، **الصراع على تفسير الحرب والسلم: دراسات في منطق التحقيق العلمي في العلاقات الدولية** (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019)، ص 28-37.

9 التشديد من إضافتي.

النظرية التي تسعى لتفسير كلّ شيء"، ثم يسميه التعريف "المُضلّل"، "الذي تدحضه الممارسة البحثية في الحقل" (ص 114). وإنه لَتعريفٌ "مضلل" بحق، لكن الأشد تضليلًا فيه نسبتُه إلى أنصار الانتقائية التحليلية. لا أزعم أنني طالعتُ كل ما كتبه هؤلاء عن تعريفهم للنظرية الكبرى، هذا إن كان جلهم قد تكبد عناء ذلك[10]؛ لكننا حين نتصفح الأدبيات السائدة، التي استند إليها قوجيلي أو استندتُ إليها في دراستي، خاصة تلك التي نشرها سيل وكاتزنشتاين، نكاد لا نعثر على تعريفٍ واحدٍ يمكن تأويله على هذا النحو. بل إن اهتمامهم انصبّ على النظرية المتوسطة المدى أكثر مما انصب على النظرية الكبرى، وهذا أمرٌ مفهومٌ ما دام أن التنظير المتوسط المدى هو غايتهم النهائية. لدي حدسٌ، قد يبدو ساذجًا، أود مشاركته، يقول إن مصطلحات النظرية الكبرى Grand Theory، والنظرية المتوسطة المدى Middle-range Theory، وحتى النظرية العامة General Theory، ونظرية كل شيء Everything Theory، لم تَعُد في الآونة الأخيرة بذلك القدر من التداخل المُفضي إلى الالتباس المفهومي الذي يدفع أنصار الانتقائية التحليلية للوقوف عنده، خاصة أن مصطلح النظرية الكبرى، تحديدًا، ينسب بمجرد الإتيان على ذكره إلى رايت ميلز ومصطلح النظرية المتوسطة المدى إلى روبرت ميرتون. وهذا ما يشير إليه قوجيلي في دراسته.

في مستهل المقدمة، يكتب قوجيلي قائلًا: "ذكر عالم الاجتماع رايت ميلز منذ ستّة عقود خلت أربع طرائق أساسية استُقبلت بها 'النظرية الكبرى' في العلوم الاجتماعية: أوّلها الترحيب من مؤيّديها الذين يفهمونها؛ وثانيها الشك من معارضيها الذين يفهمونها؛ وثالثها الافتتان من مؤيّديها الذين لا يفهمونها؛ ورابعها المناوأة من معارضيها الذين لا يفهمونها" (ص 102). لم يكن ذلك اقتباسًا حرفيًا لما قاله ميلز. لكنني أجد بعض الإفادة في الإعادة، إعادة قراءة ما كتبه ميلز:

"إن فهمها [أي النظرية الكبرى] ليس يسيرًا؛ بل ثمة شك بأنها قد لا تكون واضحة كفاية لتُفهم بالكلية. وهذه، من دون شك، ميزة وقائية تحميها، لكنها تعيبها بسبب تركيبها الذي صُمم بغرض التأثير في العادات التي درج عليها الباحثون في العلوم الاجتماعية. لذلك علينا أن نعترف من باب الإقرار بالحقيقة، لا الفكاهة، بأن هؤلاء استقبلوا ما أنتجته بطريقة أو أكثر من الطرائق التالية: بالنسبة إلى بعض من يحبونها ويدعون فهمها، هي أحد أعظم التطورات في تاريخ العلوم الاجتماعية برمته. بالنسبة إلى كثير ممن يدعون فهمها، لكنهم لا يحبونها، هي تأمل طائش لا صلة له بأي شيء (وهؤلاء قلة نادرة، فقط لأن الكراهة وقلة الصبر يحولان بينهم وبين إمعان التفكير وحل ألغازها). أما بالنسبة إلى أولئك الذين لا يزعمون فهمها، لكنهم يحبونها بشدة – وكثيرٌ ما هم، هي متاهة مثيرة للعجب، والعجب فيها متأتٍ تحديدًا من افتقارها اللافت إلى الوضوح في كثير من الأحيان. أما أولئك الذين لا يدعون فهمها، ولا تروق لهم بأي حال – في حال تحلّوا بشجاعة الإفصاح عن قناعاتهم، فسيرونها حقًا على نحو الإمبراطور مجردًا من ثيابه[11]. وثمة، بطبيعة الحال، الكثيرون ممن يكيفون وجهات نظرهم، وثمة آخرون كُثْر يفضلون البقاء محايدين بصبر وأناة، منظرين النتيجة المهنية النهائية، إن وجدت. والفكرة التي قد تكون مروعة هي أن الكثيرين من المشتغلين في العلوم الاجتماعية لا يدرون عنها شيئًا، اللهم إلا القيل والقال"[12].

قد لا يكون أنصار الانتقائية التحليلية على قلب رجل واحد. لكن ما يجمعهم، أو على الأقل جلهم، هو عدم التعرض لتعريف النظرية الكبرى، لا لأنهم "لا يفهمونها"، وهي التي يسود الشك "بأنها قد لا تكون واضحة كفاية لتُفهم بالكلية" بإقرار ميلز نفسه، بل لأنهم يسلّمون بتعريف الأخير، صاحب المصطلح والمفهوم معًا، ولا يجعلون منه موضوعًا للجدل. وحتى لما يتعلق الأمر بالنظرية متوسطة المدى، فهم يتبنون أيضًا تعريف ميرتون من دون إخضاعه للكثير من الفحص. واللافت للانتباه أن سيل وكاتزنشتاين، في كتابهما المؤسِّس، لم يأتيا على ذكر "النظرية الكبرى" سوى مرة واحدة[13]، لا بغرض تعريفها، لكن في معرض مناقشته المقاربةَ الانتقائيةَ التي اعتمدها تي. في. بول في كتابه عن عدم استخدام الأسلحة النووية[14].

---

10 أما عن بقية الأعمال التي تناقش "أفول" النظرية الكبرى، أو "نهايتها"، فيمكن العودة إليها، وأوصي خاصة بمقال كريس براون "بؤس النظرية الكبرى"، الذي أحال إليه قوجيلي، والذي سبق ونقلتُه إلى اللغة العربية بعنوان "فقر النظرية الكبرى". ينظر: كريس براون، "فقر النظرية الكبرى"، ترجمة محمد حمشي، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، العدد 9 (تموز/ يوليو 2016). وليلتمسْ لي الأعذارَ من سيقودهم الفضول المعرفي للاطلاع على هذه النسخة المبكّرة، بسبب هفوات الترجمة التي قد أكون ارتكبتها حينها، والتي قد لا تطيقها ذائقتهم اللغوية.

11 تستعمل عبارة "الإمبراطور عارٍ أو مجرد من ثيابه "the emperor has no clothes كنايةً عن موقف لا يتجرأ فيه الناس على الاعتراف بما يرونه من عيوب بيّنة في شخصٍ (أو شيءٍ) له سلطة وسطوة عليهم. وهي مستوحاة من قصّة مسلية للأطفال، عنوانها "ملابس الإمبراطور الجديدة". تحكي القصة أن حائكَين محتالَين أوهما إمبراطورًا أنهما نسجا له ثيابًا سحرية لا يراه فيها سوى الأذكياء والأكفاء. وحين تظاهر الحائكان بأنهما يلبسانه إياها، لم يجرؤ على الإقرار بأنه لم يَرَ ثيابًا على جسده العاري حتى لا يقال إنه غبي وغير كفء بوصفه إمبراطورًا. وكذلك فعل الجميعُ، وزراءَ وعامةً، درءًا للغباء وانعدام الكفاءة عن أنفسهم. كان الإمبراطور يسير واهمًا مزهوًا وسط الحشود، ولم تكن لأحد الجرأة على قول الحقيقة البائنة، إلى أن صاح طفل صغير في الشارع: "ولكن الإمبراطور عارٍ بلا ثياب".

12 Wright C. Mills, *The Sociological Imagination* (New York: Oxford University Press, 1959), p. 26.

13 Sil & Katzenstein, p. 84.

14 T. V. Paul, *The Tradition of Non-Use of Nuclear Weapons* (Stanford, CA: Stanford University Press, 2009).

وحتى في كتاب ميلز، قد لا نجد تعريفًا على طراز "س: ما النظرية الكبرى؟ ج: النظرية الكبرى هي كذا وكذا"؛ إنما هي، من وجهة نظري، وسمٌ Label لاتجاهٍ سائدٍ آنذاك[15] في إنتاج المعرفة الاجتماعية، خاصة في علم الاجتماع الأميركي؛ والموسومُ بها تحديدًا هو نظرية النظم التي انبثقت من أعمال تالكوت بارسونز. يقول ميلز إنه اتجاه "نحو نظرية نظمية عن 'طبيعة الإنسان والمجتمع' [...] فعلم الاجتماع [ضمن هذا الاتجاه] يتعامل بمفاهيمَ القصدُ منها أن تكون مفيدة في تصنيف كافة العلاقات الاجتماعية وتقديم رؤية عن ميزاتها التي يُفترض أنها ثابتة. باختصار، إنها تعنى بنظرة ثابتة ومجردة لمكونات البنية الاجتماعية على مستوى عالٍ جدًا من العمومية. [...] ويمكن [هنا] التخلي عن التاريخ تمامًا: فتصير النظرية النظمية عن طبيعة الإنسان والمجتمع، وبكل سهولة، [نظريةً] صورية مستفيضة وجافة، حيث يصير تفتيت المفاهيم وإعادة ترتيبها على نحو لا نهاية له هو المسعى المركزي. فعلًا، لقد غدت التصورات[16] Conceptions، لدى من أسميهم منظري النظري الكبرى، مفاهيم Concepts. وإن أعمال تالكوت بارسونز لَهي المثال المعاصر الرائد في علم الاجتماع الأميركي"[17].

لقد كان ميلز معاديًا، بالمعنى الحرفي للفظ[18]، لهذا النوع من التنظير، الذي "يقدم الاهتمام بالتنظيم الشكلي [أو الصوري] للمفاهيم على الاهتمام بفهم العالم الاجتماعي"[19]، على حد تعبير بروان؛ فضلًا عن تنكره للبعد التاريخي؛ ومحاولته "بناء نظرية كبرى أو قانون عام، القصد منها أن تكون قادرة على الارتحال لا عبر السياقات المكانية - الزمانية فحسب، بل أيضًا عبر مجموعة واسعة من المشكلات الجوهرية"[20]، على حد تعبير سيل وكاتزنشتاين. لنفكرْ، برهةً، في افتراض الواقعيين أن سلوك القوى المُراجعة Revisionist ثابت عبر الزمان والمكان؛ ما يعني أن صعود الصين المعاصرة لن يختلف عن صعود أثينا في القرن الرابع قبل الميلاد، أو صعود ألمانيا في بداية القرن العشرين[21].

إذا كان لا بد من تصنيف الانتقائيين التحليليين ضمن واحدة من الطرائق الأربع زائدًا واحدة (4+1)، التي ذكرها ميلز، فأحاجّ بأن جلهم إنما تلقوا النظرية الكبرى بالطريقة الخامسة، أي إنهم يقعون ضمن فئة "من يكيفون وجهات نظرهم". أما المناوأة، بتعبير قوجيلي، فهي موقف نقدي[22]. ولِأستعملَ المنطقَ نفسه الذي استندت إليه دراسة قوجيلي، يستهدف موقفُ الانتقائيين التحليليين "طريقة بناء النظرية الكبرى"، فلا هي لا تعجبهم، ولا هم مناوئون لها هي في حد ذاتها.

لإزالة سوء الفهم هذا، أيْ سوء فهم فهم أنصار الانتقائية التحليلية للنظرية الكبرى[23]، أقترح العودة إلى أدبياتهم نفسها. لكن، قبل ذلك، لا ضير بخطوة أولى على ما أعده طريقًا مختصرةً لفهم النظرية الكبرى قبل العودة إلى تلك الأدبيات. لِننظرْ في موقع النظرية الكبرى ضمن هرم التنظير في المعرفة الاجتماعية ككل. في المستوى الأول عند قمة الهرم، لدينا النظرية الكبرى بمعنى نظرية العلوم الاجتماعية التي تفسر طبيعة الانسان والمجتمع (وسلوكه بالنتيجة)؛ وتلك هي التي هاجمها ميلز؛ إذ أشار صراحةً إلى ذلك قائلًا: "أيًّا كان العمل الحقيقي الذي يجري إنجازه في تخصصات مثل علم السياسة والاقتصاد والتاريخ والأنثروبولوجيا، فمن الواضح أن ما يُعرف بعلم الاجتماع في الولايات المتحدة قد بات اليوم مركز التفكير حول العلوم الاجتماعية"[24]. فالاتجاه نحو بناء نظرية كبرى في علم الاجتماع، آنذاك، مثَّل بالنسبة إليه اتجاهًا نحو بناء نظرية كبرى في العلوم الاجتماعية بالكلية. ثم نجد، في المستوى الثاني، النظرية الكبرى في علم معين من العلوم الاجتماعية، مثل النظرية الكبرى في علم الاجتماع أو في علم السياسة أو في "علم" العلاقات الدولية. ثم لاحقًا، قد نجد نظرية يدعي أنصارها أنها نظرية كبرى ضمن برادايم معين من بين البرادايمات المتنافسة في علم اجتماعي معين.

---

15 من بين ثلاثة اتجاهات سائدة ناقشها ميلز. ينظر: Mills, p. 22-23. أستند في ذلك إلى الممارسة الشائعة في السجالات الفلسفية والنظرية، حيث يسم الخصوم، على طرفي السجال الأقصيَين، بعضهم بعضًا بوسوم لم يقل بها الموسومون بها، مثل وسم الواقعيين للدوليين الليبراليين بالمثاليين والطوباويين، إبان ما يزعم أنه النقاش الأول في حقل العلاقات الدولية؛ ووسم السلوكيين لخصومهم من مناهضي النزعة العلموية في أبحاث السياسة الدولية بالتقليديين، إبان النقاش الثاني، وهكذا.

16 من هنا جاء عنوان كتاب ميلز **الخيال السوسيولوجي** *Sociological Imagination*.

17 Ibid., 23.

18 استعمل سكينر نفسه هذا اللفظ في نعت موقف ميلز من النظرية الكبرى، ينظر: Quentin Skinner (ed.), *The Return of Grand Theory in the Human Sciences* (Cambridge: Cambridge University Press, 1985), p. 3.

19 براون، ص 257. وقد استعمل لفظ الاستنكار لنعت موقف ميلز من النظرية الكبرى.

20 Rudra Sil & Peter J. Katzenstein, "Analytic Eclecticism in the Study of World Politics: Reconfiguring Problems and Mechanisms across Research Traditions," *Perspectives on Politics*, vol. 8, no. 2 (June 2010), p. 415.

21 ينظر: محمد حمشي، "صعود الصين من منظور مغاير: نظرية التعقد وأوهام العقلانيين"، **مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي**، المجلد 6، العدد 2 ([كانون الأول/] ديسمبر 2019).

22 لم يستعمل ميلز هذا المعنى، بل استعمال فعل to like (not)، الذي يعني الإعجاب والاستحسان والاستلطاف، لكنني رأيت ألّا ضير في الاحتفاظ بترجمة قوجيلي.

23 إذا كان المنطق، الذي يستند إليه سوء فهم الفهم هذا، هو الاكتفاء بالاستنباط من التسمية من دون تكبد عناء معرفة المُسمَّى، فهو منطق يستند إلى الحدس البديهي، ولا يمكن تبريره إلا على هذا النحو. وهو لا يسري على النظرية الكبرى فحسب، بل يشمل تقريبًا كل التسميات التي يمكن لأيٍّ كان أن يحدس بشأن ما تعنيه من دون أن يعرف شيئًا عن المسميات، كالقول مثلًا إن الواقعية من الواقع، أو إن المؤسساتية من المؤسسات، أو إن النسوية من النساء، بل إن الانتقائية التحليلية من الانتقاء، أو "انتقاء باقة من الأزهار المقطوفة من بساتين عدة"، إذا ما استأنسنا بعبارة قوجيلي.

24 Mills, p. 22.

في المستوى الثالث هنا، أستعمل "قد" التي تفيد التقليل: أولًا، لأن مزاعم النظرية الكبرى لا توجد بالضرورة في كل برديام من تلك البرديامات المتنافسة (في حقل العلاقات الدولية مثلًا، لا يزعم الليبراليون المؤسساتيون ذلك ضمن البرديام الليبرالي، لكن الواقعيين البنيويين ضمن البرديام الواقعي يفعلون)؛ وثانيًا، لأن وجود برديامات عديدة متنافسة ليس بالضرورة خاصية ملازمة لكل العلوم الاجتماعية، هذا إن كانت كلها تتبنى مفهوم البرديام في تقسيم العمل النظري الذي تقوم به[25].

أما إذا عُدنا إلى المستوى الثاني، فأدبيات الحقل لا تخلو من عناوين مثل "نظرية السياسة الدولية" (كينيث والـتـز)[26]، و"النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية" (ألكسندر ونت)[27]، و"نظريةٌ ثقافيةٌ للسياسة الدولية" (ريتشارد ناد ليبو)[28]، و"نظرية ليبرالية للسياسة الدولية" (أندرو مورافتشيك)[29]. في دراستي، استخدمتُ مصطلح الخطاب، "خطاب النظرية الكبرى"، في معناه الأوسـع بوصفه نظامًا اجتماعيًا من التواصل والتداول بين فاعلين ينتجونه وآخرين يستهلكونه، أو بوصفه فضاءً لإنتاج المعنى، أو بوصفه صنوًا للسلطة (لا سلطة من دون خطاب خاص بها، وما من خطاب مهيمن بلا سلطة تنجبه/ تتبناه وترعاه).

يبدو لي ألّا طائل من اجترار النقاش بشأن الارتباط بين خطاب النظرية الكبرى والسلطة في حقل العلاقات الدولية، والواقعية نموذجٌ استُنفد فحصًا[30]. أما ما تعلق بخطاب النظرية الكبرى بوصفه نظامًا من التواصل والتداول، وفضاءً لإنتاج المعنى، فأحاجّ بأن الكيفية التي يجري بها التواصل بين منتجي الخطاب ومستهلكيه (خاصة الطلاب والباحثين الناشئين) بشأن مكانة النظرية في الحقل المعرفي، والكيفية التي يجري بها تداول أطروحاتها بينهم، قد تسبغها صورةً ذاتية وبينذاتية، بوصفها نظريةً كبرى، إن لم تكن النظريةَ الكبرى في الحقل المعرفي برمته. في سنة 1961، كتب آرثر لي بيرنز قائلًا: "سأكتب كما لو كانت نظرية سياسة القوة المرشح الوحيد الممكن لأن تكون نظرية العلاقات الدولية"[31]. ليست العبرة بما قاله والتز أو ونت أو ليبو عن نظرياتهم[32]، كما يجري الاحتجاج به، بل بالطرائق التي تتلقى بها الجماعة المعرفية تلك النظريات، خاصة مطوريها ومؤيديها، وبالطرائق التي يجري بها تدريسها للطلاب وتقديمها للباحثين الناشئين. ينبغي أن نمعن التأمل فيما قاله دايفيد لايك قبل زهاء عشرة أعوام: "لو كانت النظرية الـكبـرى مَلِكًا، لكانت طاغيةً [...]"[33]. إن وضع الحقل المعرفي في ظل هيمنةِ نظريةٍ معينةٍ تحيل إلى نفسها على أنها النظرية الكبـرى لن يختلف كثيـرًا عن وضع مملكةٍ ترزح تحت حكم ملكٍ طاغية لسان حاله "أنا الحقل المعرفي والحقل المعرفي أنا"، تمامًا مثلما كان لسان حال لويس الرابع عشر "أنا الدولة والدولة أنا". ولا مبالغة في الأمر، فالطريقة التي وظف بها الواقعيون، مثلًا، مفهوم توماس كُون الصارم للبرديام لم يعنِ شيئًا سوى ذلك، مع أنهم يدركون أن المفهوم لم يُصمم أصلًا لأجل العلوم الاجتماعية.

لا يسمح المقام بمقال موسع في النظرية الكبرى بوصفها خطابًا تنتج منه آثار مادية بحسب ميشال فوكو، وسأكتفي باستشهادين وتساؤلات ضمنية. أما الاستشهاد الأول فهو عن روبرت كيوهان، الذي أنكر على المقاربات التأملية صفة البرنامج البحثي في العلاقات الدولية، بحجة أن أصحابها "يفتقرون إلى برنامج بحثي واضح، وما داموا غير قادرين على وضع برنامج مماثل، فإنهم سيظلون على هامش الحقل"، أي ما داموا غير قادرين على وضع "نظريات قابلة للاختبار" (على طراز الواقعية والليبرالية مثلًا؟)، والتي بدونها سيكون من غير الممكن تقييم برنامجهم البحثي (من يضع معايير التقييم؟). وأما الاستشهاد الثاني فهو عن ستيفن والت، الذي وسم المقاربات التأملية بالأقلية "المنشقة" التي لا تتقن سوى النقد، والعاجزة عن تقديم بديل "إيجابي" للتيار السائد (ما التيار السائد؟ الواقعية

25 وفقًا لقوجيلي، تنطبق هذه الخصيصة على حقل العلاقات الدولية، وأتفق معه بشأن ذلك.

26 Kenneth Waltz, *Theory of International Politics* (Boston, MA: McGraw-Hill, 1979).

27 Alexander Wendt, *Social Theory of International Politics* (Cambridge: Cambridge University Press, 1999).

28 Richard Ned Lebow, *A Cultural Theory of International Relations* (Cambridge: Cambridge University Press, 2008).

29 Andrew Moravcsik, "Taking Preferences Seriously: A Liberal Theory of International Politics," *International Organization,* vol. 51 (Autumn 1997), pp. 513-553.

30 ينظر مثلًا:

Steve Smith, "The United States and the Discipline of International Relations: Hegemonic Country, Hegemonic Discipline," *International Studies Review*, vol. 4, no. 2 (2002), pp. 67-85.

31 the only possible candidate for being *the* theory of international ..." relation.". أنقل هنا العبارة حرفيًا باللغة الإنكليزية، مع التشديد الوارد في النص الأصلي على أداة التعريف the، دلالةً على أن نظرية سياسة القوة هي نظرية العلاقات الدولية، وأن نظرية العلاقات الدولية هي نظرية سياسة القوة. ينظر:

Arthur Lee Burns, "Prospects for a General Theory of International Relations," *World Politics*, vol. 14, no. 1 (1961), p. 25.

32 فضلًا عن استشهاد قوجيلي بما قاله والتز عن واقعيته البنيوية، أضيف ما قاله ونت عن بنائيته: "البنائية ليست نظريةً للسياسة الدولية". ينظر: Wendt, p. 7.

33 David A. Lake, "Theory is Dead, Long Live Theory: The End of the Great Debates and the Rise of Eclecticism in International Relations," *European Journal of International Relations*, vol. 19, no. 3 (2013), p. 568.

والليبرالية والنسخة غير التأملية من البنائية؟). إن لم يكن كل ذلك خطابًا، فما قد يكون؟ وأمّا آثاره المادية فهي بادية للعيان في مجالَين على الأقل، أعدهما مجالَين اجتماعيَين لبناء خطاب النظرية الكبرى: النشر والتدريس[34].

أعود الآن لأحاول إزالة سوء الفهم عن فهم أنصار الانتقائية التحليلية للنظرية الكبرى. وكما أشرت آنفًا، أقترح العودة إلى أدبياتهم نفسها. إذا كنا سنضع الانتقائية التحليلية مقابلًا، لا بديلًا، من النظريات الكبرى في حقل العلاقات الدولية؛ فالنظريات الكبرى بهذا المعنى هي التي تقدم نفسها بوصفها برادايمات إذا استعملنا مصطلحات توماس كون، أو برامج بحثية إذا استعملنا مصطلحات إمري لاكاتوش، أو تقاليد بحثية إذا استعملنا مصطلحات لاري لودان. وفي الحالات الثلاث، النظرية الكبرى، سواء سميناها برادايما أو برنامجًا بحثيًا أو تقليدًا بحثيًا، هي عائلة من النظريات[35] التي تقتسم إبستيمولوجيًا وأنطولوجيًا مشتركتيْن[36]. يجدر التشديد على مفهوم التقليد البحثي مثلما فعل سيل وكاتزنشتاين[37]؛ يسميه أيضًا نود إريك يورغنسن تقليدًا نظريًا، لكن نعته بحثيًا أو نظريًا ليس مهمًا على أية حال. ما يهم هو تعدديتُه الداخلية (عدة نظريات أو مقاربات نظرية تقتسم الالتزامات الإبستيمولوجية والأنطولوجية نفسها وتتعايش بعضها مع بعض)، وعراقتُه (تراثٌ من الإسهامات قد يكون موغلًا في القِدم)، ومن هنا تأتي تسميته تقليدًا[38]. ومن الواضح أن هذا ينطبق على جل النماذج التي أوردها قوجيلي في لائحته (قد نستثني ما بعد الكولونيالية لافتقارها إلى بُعد العراقة، التي عادة ما تقاس بمئات الأعوام لا بالعشرات منها). والواقع، في رأيي، أننا كلما كنا أشد صرامة، خاصة في معيار عراقة التفكير في العلاقات بين الكيانات السياسية Polities قبل ظهور الدولة - الأمة، صارت اللائحة أقصر فأقصر، وقد لا نجد في النهاية سوى الواقعية التي تطورت، بحسب ما هو معروف لدينا، على مدار ما يناهز خمسة وعشرين قرنًا.

هذا ما يسوغ تركيز سيل وكاتزنشتاين على البرادايمات الواقعية والليبرالية والبنائية؛ لكن ثمة المزيد مما يسوغه، خلاف ما يومئ إليه قوجيلي، حين يؤكد مرارًا أن سيل وكاتزنشتاين يحصران البرادايمات في الواقعية والليبرالية والبنائية دون غيرها من نظريات العلاقات الدولية، مستشهدًا بـالأوراق التي نشرتها **دورية كندا لتحليل السياسات العالمية** لمناقشة كتابهما، لكنه يتجاهل التعقيب الذي كتبه سيل في نهاية النقاش. اللافت للانتباه أن قوجيلي يستشهد بالاقتباسات نفسها التي أتى عليها سيل وعقّب عليها، لكنه يغفل التعقيب (مع أنه يظهر في قائمة مراجع الدراسة)[39].

إذًا، النظريات الكبرى هي بمنزلة البرادايمات أو التقاليد البحثية؛ وبالنتيجة فإن الانتقائية التحليلية، التي تدعو إلى انشغال أكثر بالنظريات متوسطة المدى وأقل بالنظريات الكبرى، لا تسعى للتحول إلى برادايم، وهو ما ينكره عليها قوجيلي باستخدام التعريف بالنقيض (ص 106). وقد كان سيل وكاتزنشتاين واضحيْن تمامًا حين قالا إن "تنوع الممارسات الأكاديمية الانتقائية لَهُو أقوى دفاع ضد أي محاولة مستقبلًا لتحويل الانتقائية التحليلية إلى برادايم آخر". ثم أضافا: "سيكون ذلك مثيرًا للسخرية بحق!"[40]. وفي الوقت نفسه، هي لا تسعى لاستبدال

---

34 يمكن العودة إلى تقارير برنامج التعليم والبحث والسياسة الدولية (TRIP)، الذي أحال إليه قوجيلي، والدراسات العديدة التي استُخلصت منه. وينظر أيضًا:
Jonas Hagmann & Thomas J. Biersteker, "Beyond the Published Discipline: Toward a Critical Pedagogy of International Studies," *European Journal of International Relations*, vol. 20, no. 2 (2014); Tony Tai-Ting Liu, "Teaching IR to the Global South: Some Reflections and Insights," *Revista Brasileira de Política Internacional*, vol. 59, no. 2 (2016); Maarten Duijvendak & Jaap de Wilde, "Reviewing History and IR Journals: Academic Publication Practices and Dominance in World Society," Groningen, 2016, accessed on: 1/10/2022, at: https://bit.ly/3E3Vmf8

35 يؤكد فْريد تشرنوف، الذي أحال إليه قوجيلي في نقد سيل وكاتزنشتاين، هذا المعنى حين يبسط مفهوم البرادايم إلى "مجموعة من النظريات المرتبطة بعضها ببعض". ينظر:
Fred Chernoff, "Pragmatism, Pluralism, and Eclecticism: Sil and Katzenstein's 'Analytic Eclecticism' in Beyond Paradigms," *International Journal: Canada's Journal of Global Policy Analysis*, vol. 75, no. 3 (2020), p. 3.
وينظر أيضًا: Lake, p. 581 (note 2).

36 ينظر:
Larry Laudan, *Progress and its Problems: Towards a Theory of Scientific Growth* (Berkeley: University of California Press, 1977); Timothy Dunne, *Inventing International Society: A History of the English School* (Basingstoke: Palgrave Macmillan, 1998); Knud Erik Jørgensen, *International Relations Theory: A New Introduction*, 2nd ed. (UK: Palgrave, 2018).

37 وهما حتى حين يستخدمان البرادايم، فإنهما يستخدمان مفهومًا منقحًا له، أو يحيلان من خلاله إلى مفهوم التقليد البحثي مثلما يستخدمه لاري لودان.

38 يناقش سيل وكاتزنشتاين بإسهاب، وكفاية، مفهومَي البرادايم والتقليد البحثي وصلتهما بحقل العلاقات الدولية. ينظر:
Sil & Katzenstein, *Beyond Paradigms*, pp. 4-9.

39 لن أتوسع في هذا النقاش، وحتى لا يبقى حبيس منطق الرأي دون الرأي الآخر الذي يطغى على تناول قوجيلي له، أحيل القارئ إلى الأوراق الثلاث:
Chernoff; Eric M. Blanchard, "Combing the Same Beach: Analytic Eclecticism and the Challenge of Theoretical Multilingualism," *International Journal: Canada's Journal of Global Policy Analysis*, vol. 75 no. 3 (September 2020); Jessica Peet, "Eclecticism or Exclusivity? The (critical) Pragmatist Ethos of (Intersectional) Analytic Eclecticism," *International Journal: Canada's Journal of Global Policy Analysis*, vol. 75 no. 3 (September 2020).
وإلى تعقيب سيل عليها، في:
Rudra Sil, "Analytic Eclecticism-Continuing the Conversation," *International Journal: Canada's Journal of Global Policy Analysis*, vol. 75, no. 3 (2020), pp. 434-437.

40 Sil & Katzenstein, *Beyond Paradigms*, p. xiv.

البرادايمات، ومن ثم فهي لا تسعى لاستبدال النظريات الكبرى؛ إذ يشددان على القول إنها "تعتمد إلى حد بعيد على العمل النظري والإمبريقي الذي يجرى إنتاجه ضمن البرادايمات والتقاليد البحثية. إن الانتقائية التحليلية لا تسعى لاستبدالها. وليس هدفها التوليف بين البرادايمات، أو استيعابها، أو استبدالها"[41]. وسأنتقل الآن إلى هذه المسألة.

ثانيًا: ما الانتقائية التحليلية؟ وما علاقتها بالنظريات الكبرى؟

ثمة اتجاه شائع في حقل العلاقات الدولية، وفي غيره، يجرنا دومًا إلى الانخراط في الجدال بشأن الوسوم بدلًا من الفهوم (بمعنى الجدال لا النقاش): أتلك نظرية أم مقاربة نظرية؟ برادايم أم برنامج بحثي؟ منهج أم أداة للتحليل؟ أهذا أم ذاك؟ وضمن هذا الاتجاه، جاءت أسئلة قوجيلي عن هوية الانتقائية التحليلية، أي ماهيتها، والتي "أوّل مشكلة تواجهها الانتقائية التحليلية": "أهي نظرية أم مقاربة بحثية أم تقنية منهجية أم بيان؟" (ص 106) ثم، بعد الإشارة إلى تعليق فريد تشيرنوف على أن مقاربة سيل وكاتزنشتاين لمفهومَي البرادايم والتقليد البحثي يؤدي إلى أحد أشكال "برادايمات التقاليد البحثية"، يقول إنهما – أي سيل وكاتزنشتاين – يستخدمان، بدلًا من البرادايم والتقليد البحثي، "مصطلح 'المقاربة' أحيانًا، ومصطلح 'النموذج' أحيانًا أخرى. وساهم هذا الارتباك الواضح في تحديد هوية الانتقائية التحليلية، بدوره، في إرباك الباحثين المتحمّسين لها؛ فعلى سبيل المثال، يصفها حمشي باعتبارها 'إطارًا نظريًا' أحيانًا، و'موقفًا إبستيمولوجيًا ومنهجيًا' أحيانًا أخرى، ويصفها لايك بـ 'نظرية' تارة، و'مقاربة' و'نموذج' تارة أخرى" (ص 106-107). لِنعدْ إلى سيل وكاتزنشتاين مرة أخرى، الانتقائية التحليلية، وفقًا لهما، هي

أي مقاربة تسعى لاستخراج العناصر التحليلية – المفاهيم والمنطق والآليات والتفسيرات – الخاصة بالنظريات أو السرديات التي **جرى تطويرها ضمن برادايمات منفصلة**، ونقلها ودمجها بصورة انتقائية، لكن على أن تتناول الجوانب ذات الصلة بمشكلات جوهرية لها أهمية علمية وعملية[42].

هذا تعريفٌ جليٌّ يقول إنها مقاربةٌ – "أيُّ مقاربةٍ" – لها خصائصُ محددةٌ في التعريف. وإن كان بعضنا يترجم Approach إلى اللغة العربية بالنهج والطريقة، وحتى المنهج، فلا بأس. أما "الارتباك الواضح في تحديد هوية الانتقائية التحليلية" لدى سيل وكاتزنشتاين، فلا أعتقد أنه على هذا القدر من الوضوح الذي يشير إليه قوجيلي، فهما يعدّانها "مقاربة"، ولا أجد أين قدمَّاها "نموذجًا"، على غموض المقصود بالنموذج. أما تقديم ديفيد لايك لها بالنظرية، فهذا لا يخلو من سوء فهم أيضًا؛ لأن لايك حين يتحدث عن "نظرية انتقائية" Eclectic Theory فهو لا يقصد الانتقائية في حد ذاتها، لكنه يقصد النظرية التي تستخدم الانتقائيةَ التحليلية. وقد كان واضحًا كل الوضوح في ملخص المقال، الذي أحال إليه قوجيلي، وفي متنه لاحقًا، أنه يستخدم النظرية الانتقائية بمعنى النظرية المتوسطة المدى، أو المتوسطة المستوى كما يسميها ("نظريات المتوسطة المستوى **أو** نظريات انتقائية للسياسة العالمية *mid-level or eclectic theories of world politics*")[43]. ويَسري على لايك، أيضًا، عجزي عن العثور على الموضع الذي قدّم فيه الانتقائية التحليلية "نموذجًا".

بالنسبة إلي، لم أقترح في دراستي تعريفًا للانتقائية التحليلية يقدّمها موقفًا إبستيمولوجيًا، كما يذكر قوجيلي. وقد استخدمتُ لفظ "الموقف" في أكثر من موضع: "تعبّر الانتقائية التحليلية عن موقفٍ نظري ومنهجي يمكن الباحث أن يعتمده أثناء متابعة أعماله البحثية"[44]؛ "منهجيًا، وعلى غرار الموقف الابستمولوجي للواقعيين النقديين، فإنهم يتبنون موقفًا تعدديًا إزاء الخيارات المنهجية"[45]؛ "تكمن القيمة المضافة للانتقائية التحليلية، بوصفها موقفًا إبستمولوجيًا ومنهجيًا، في نزع الشرعية عن خطاب 'النظرية الكبرى' في العلاقات الدولية"[46]، "كما تشدد أيضًا [أي الفلسفة الواقعية النقدية، ومن ثم الانتقائية التحليلية] على ضرورة تبني موقفٍ تعدديّ إزاء الخيارات المنهجية"[47]. هذه ليست تعريفاتٍ، ولا وسومًا، إنما وصفٌ للرأي والتفكير فيما أسميته، في الدراسة نفسها، "المسألة الإبستمولوجية"[48]؛ وهو رأي يترتب عليه قرارٌ بشأن جملة من الخيارات، سواء أكانت إبستيمولوجية أو منهجية. وإني لأرجو ألَّا أضيف ارتباكًا إلى الارتباك، الذي يشير إليه قوجيلي، حين أقتبس أدناه:

41 Ibid., p. 3.

42 Ibid., p. 10. (التشديد من إضافتي)

43 Lake, p. 567. (التشديد في الأصل وفي الترجمة من إضافتي)

44 حمشي، ص 44.

45 المرجع نفسه، ص 51.

46 المرجع نفسه.

47 المرجع نفسه، ص 52. وقد عدها سيل وكاتزنشتاين، أيضًا، "موقفًا فكريًا يمكن أن يتبناه الباحث أثناء متابعة أبحاثه التي تشتبك مع التقاليد البحثية الراسخة في حقل أو تخصص ما، من دون أن تتموضع بصورة كاملة فيها". ينظر:
Sil & Katzenstein, "Analytical Eclecticism," p. 412.

48 حمشي، ص 49.

يبدو أن حقل العلاقات الدولية، وعلى الرغم من أنه ما يزال منظمًا حول تقاليد بحثية محددة، لكلٍّ منها التزاماته الإبستمولوجية ومفرداته النظرية ومعاييره البحثية، شهد في السنوات الأخيرة – وما يزال يشهد – نزعة متزايدة، حتى بين بعض من يُعرَف عنهم التزامُهم بتقاليد بحثية معينة، للإقرار بوجود حاجة ملحَّة إلى إدماج عناصر تحليلية من مقارباتٍ أخرى (مختلفة) من أجل إنتاج معرفةٍ جديدةٍ أشمل وأعمق وأصلح للتوظيف البحثي[49].

إذًا فقد أسميتُها "نزعة" أيضًا، لكن ذلك ليس في صلب تعريفها. أما وصفي لها "إطارًا نظريًا"، فقد جاء في السياق التالي: "تبقى الانتقائية التحليلية أكثر تواضعًا [بشأن التوليف بين النظريات] لكن أكثر براغماتية في الوقت نفسه. فهي تهدف إلى إنتاج أطرٍ متنوعةٍ ومرنة للبحث، إذ ينتظم كلُّ إطارٍ حول مشكلةٍ بحثيةٍ محددة، على أن تكون هذه المشكلة هي التي تحرك عملية البحث، لا الإطار النظري المختار مسبقًا"[50]. هذا وصفٌ تقني إذا حق لي تسميته كذلك، لكنه مرة أخرى ليس تعريفًا. وإذا كان لا بد لنا من أن نفهمه على هذا النحو، فهو تعريف وظيفي، أي تعريف الانتقائية التحليلية من خلال وظيفتها، ما تفعله وما نفعله بها في أبحاثنا.

يقول مورتن أوغارد: "إذا سألتَ باحثًا عن نظريته في ورقة بحث معينة، لَتلقيتَ الإجابة في أشكال مختلفة. ويمكن أن تكون الإجابة قصةً عن إطار نظري، والمفاهيمِ المركزيةِ والافتراضاتِ الأساسيةِ التي يستند إليها هذا الإطار النظري. ويمكن هذا الإطار أن يكون إما 'نظرية كبرى' أو'نظرية متوسطة المدى' محدودة النطاق"[51]. إذا قبلنا بهذا الشكل من أشكال الإجابة عن سؤال: ما النظرية التي يوظفها بحثٌ ما؟ لا تصير الانتقائية التحليلية – التي تركز على النظريات المتوسطة المدى – إطارًا نظريًا فحسب، بل مقاربة توجه تصميم إطارٍ نظريٍّ للبحث يدمج مفاهيم مركزية وافتراضات أساسية من نظريات عديدة، خلاف ما يمليه منطق النظرية الكبرى، أو البرادايم بالمفهوم التقليدي الصارم الموروث عن توماس كُون. هذا تمامًا ما يعنيه لايك حين يتحدث عن "نظرية انتقائية"، إنها النظرية – وبحسب دراستي، إنها الأطر النظرية – التي توجهها الانتقائية التحليلية.

أنتقل للتعقيب بإيجاز على ملاحظةٍ بشأن مقولة سيل إنّ "الغاية المرجوّة من الانتقائية التحليلية هي أن تكون إيثوسية ethos أكثر من كونها منهجًا أو بيانًا"[52]. فقوجيلي يلاحظ أن "هذا التحديد لا يساعد كثيرًا في إزالة غموض الهوية بسبب صعوبة تعريف مصطلح الإيثوسية المتنازع عليه بشدّة" (ص 106). أولًا، يستخدم سيل لفظ ethos اسمًا لا نعتًا، وقد سبق أن استخدمه في كتابه مع كاتزنشتاين وليس وليد الدراسة الحديثة التي أحال إليها قوجيلي[53]. أستعرض هنا مواضع استخدام سيل وكاتزنشتاين هذا اللفظ، وسأترجمه مبدئيًا "الروح": "الروح البراغماتية للانتقائية التحليلية" The Pragmatist Ethos of Analytic Eclecticism[54]؛ "روح البراغماتية" The Ethos of Pragmatism[55]؛ "الروح البراغماتية" Ethos The Pragmatist[56]؛ "الروح البراغماتية المرنة" Flexible Pragmatist Ethos[57]. لا ينطوي هذا الاستخدام على أي محاولةٍ لفلسفة اللفظ Philosophising وتحويله إلى مصطلح "متنازع عليه بشدة". لذلك، أعتقد أن فهم ما يقصده سيل وكاتزنشتاين بالانتقائية التحليلية بوصفها إيثوس، أو روحًا أو سمةً أو أخلاقياتٍ، أيًّا كانت الترجمة، ينبغي أن يتوسل بالمعنى المعجمي لا بالمعنى الفلسفي للفظ. ومثلما نرى أعلاه، فالمقصود هو الروح البراغماتية التي يدعو أنصار الانتقائية التحليلية إلى بثها في الأبحاث الانتقائية. وقد أتيتُ على هذا المعنى في دراستي أيضًا[58].

عن سؤال: ما الانتقائية التحليلية؟ أعود للمرة الأخيرة إلى سيل وكاتزنشتاين، إنها "ليست نموذجًا بديلًا للبحث أو أداةً لإزاحة النماذج الحالية والحلول مكانها أو استيعابها. إنها موقف فكري يؤيد بذل الجهد لاستكمال البنى النظرية المتضمنة في التقاليد البحثية المتنافسة، والاشتباك معها، واستخدامها على نحوٍ انتقائي لبناء حجج مركَّبة تأخذ على عاتقها المشكلات الجوهرية التي تهم الباحثين والممارسين على حد سواء"[59]. ويقودني ذلك إلى السؤال الثاني في هذا الجزء: ما علاقة الانتقائية التحليلية بالنظريات الكبرى؟ أو كيف يتعامل الانتقائي التحليلي مع النظريات الكبرى؟

---

49 المرجع نفسه، ص 49.

50 المرجع نفسه، ص 45.

51 Morten Ougaard, "What is Theory in Political Science?" in: Hervé Corvellec (ed.), *What is Theory? Answers from the Social and Cultural Sciences* (Copenhagen: Liber, CBS Press, 2013), pp. 236-237.

52 Sil, "Analytic Eclecticism-Continuing the Conversation," p. 11.

53 حتى إنها لم تكن دراسة، بل تعقيبًا على المقالات التي ناقشت كتابه مع كاتزنشتاين، ونشرت في **الدورية الدولية: دورية كندا لتحليل السياسات العالمية**. ينظر:
International Journal: Canada's Journal of Global Policy Analysis, vol. 75 no. 3 (September 2020), accessed on 2/10/2022, at: https://bit.ly/3M1oyoV

54 Sil & Katzenstein, *Beyond Paradigms*, p. 3.

55 Ibid., p. 26.

56 Ibid., p. 203.

57 Ibid., p. 224.

58 حمشي، ص 52، 44. وسميتها في مواضع أخرى "نزعة براغماتية" (ص 47، 49).

59 Sil & Katzenstein, "Analytical Eclecticism in the Study," p. 411.

ندرك، حتى الآن، أن الانتقائية التحليلية ليست نظرية قائمة بذاتها؛ بل إنها ليست نظرية منافسة ولا بديلة من النظريات السائدة، الكبرى منها وغير الكبرى. لذلك، فإن سؤالَي قوجيلي "ألا تستطيع الانتقائية التحليلية، باعتبارها مشروعًا تنظيريًا جديدًا في الحقل، النمو والتطوّر بالتعاون مع النظرية الكبرى من دون الصدام معها؟"، و"هل فلسفة 'الانتقاء' و'التحليل'، اللتان سمّيت عليهما المقاربة، قابلتان للانصهار في نظرية متماسكة ومنسجمة منطقيًا؟"، ناجمان كما يبدو عن سوء فهم. لقد أشار سيل وكاتزنشتاين صراحة إلى أن الانتقائية التحليلية تعتمد إلى حد بعيد على العمل النظري والإمبريقي الذي جرى إنتاجه ضمن البرادايمات والتقاليد البحثية. "وليس هدفها التوليف بين البرادايمات، أو استيعابها، أو استبدالها. إنها تسعى لبيان الأهمية العملية التي تحظى بها النظريات والسرديات التي جرى بناؤها ضمن مقاربات تبدو منفصلة بعضها عن بعض ومن غير الممكن التوفيق بينها، كما تسعى لاستكشاف الروابط الجوهرية بين تلك النظريات والسرديات"[60]. وقد أشرت في دراستي إلى ضرورة التوكيد "أن الانتقائية التحليلية ليست بديلًا من المقاربات المتضمنة في التقاليد البحثية، وأنها ليست متفوقة عليها؛ فدورها لا يتعدى استكمال نقائص هذه المقاربات، كما تعتمد مساهمتها إلى حد بعيد على استمرار التواصل والتبادل المعرفي مع تلك المقاربات"[61].

وحتى إذا جارينا قوجيلي في استعارته المبسِّطة، لكن المعبِّرة، القائلة إن الانتقائي التحليلي يقطف "من كل بستان زهرة"، فهو **بحكم المنطق** في حاجة إلى "بساتين" متعددة حتى يشكّل لنفسه "باقة من الأزهار". النظريات، الكبرى وغير الكبرى، بمنزلة الشرط الوجودي للانتقائية التحليلية، وأعتقد ألاّ طائل من متابعة الاقتباس والاستشهاد، فالمسألة منطقية خالصة. وحين قدمتُ، في دراستي، بول فايرابند وتعدديته/ لاسلطويته المنهجية مدخلًا للانتقائية التحليلية، قدمتُه مناهضًا لتنصيب السلطة المعرفية لمنهج محدد، بل لتنصيب السلطة المعرفية للعلم في حد ذاته؛ فالعلم بالنسبة إليه مجرد نسق ينمو ويزدهر وسط الأنساق المعرفية الأخرى؛ ثم ذكرتُ بوضوح "أن الرفض الذي يدعو إليه فايرابند لا يبتغي نفي العلم، ولكن نفي الطبيعة السلطوية للعلم، وهو اتجاه يكرس نسبية المنهج العلمي، ومن ثم إمكان تطوير مناهج وأنماط معرفية أخرى أقدر على الدفع بالتقدم المعرفي إلى الأمام"[62]. ولا عجب أن فايرابند نفسه ظل من بين أشد فلاسفة العلم المعاصرين عرضة لسوء الفهم، وغالبًا ما وُسم جهلًا بالمعادي للعلم Anti-science.

آمل أن تكشف هذه المداخلة المقتضبة الحُجُب عن فحوى مسلّمتي الأولى التي انطلقتُ منها، أن انحسار النظريات الكبرى **ينبغي ألّا** يعني أفولها بأي حال من الأحوال. أما عن سؤال "هل بناؤها النظري قادرٌ على استيعاب تعدّد وتنوّع القوانين والآليات السببية الموجودة في النظريات الكبرى؟"، فهذا من ذاك. لا تتعلق المسألة باستيعابها جميعًا، أو البعض منها، بل تتعلق باستيعاب ما يتصل منها بالمشكلة موضوع البحث ويساعد في فهمها، أو "تقديم الجواب الأفضل عن سؤال" البحث على حد تعبير سيل وكاتزنشتاين[63]. وإنها لَفكرةٌ مروعةٌ أن تدّعي الانتقائية التحليلية استيعاب "القوانين والآليات السببية الموجودة في النظريات الكبرى" جميعها[64]؛ فهذا سيجردها بلا شك من مسوغ تسميتها انتقائيةً، فضلًا عن أنه سيجعلها أشد طغيانًا إذا ما استعدنا صورة لايك عن النظرية الكبرى بوصفها "طاغية" (ص 105)[65]. وأستدرك بالقول إن منطق الانتقائية التحليلية ليس منطقًا "تسلطيًا"، بمعنى أن الباحث قد لا يلجأ إليها أصلًا، إذا ما وجد أن "الجواب الأفضل" يكمن في نظرية واحدة لا غير.

هذا عن كيفية تعامل الانتقائي التحليلي مع النظريات الكبرى، فماذا عمّا يفعله بها؟ والأدق، ماذا يفعل بالعناصر التحليلية التي ينتقيها منها؟ يثير قوجيلي نقاشًا حول ما يعده "المنطق الإدماجي" في الانتقائية التحليلية، قائلًا إن الانتقائيين التحليليين يستخدمون "مصطلحات مثل 'الدمج' و'المزج' و'الخلط' للإشارة إلى طريقة بناء نظرياتهم"[66]، في حين يرفضون اعتبارها "توليفًا نظريًا". وبالنسبة إليه، "يثير رفض الانتقائية التحليلية التوليف النظري مشكلات عدّة، أوّلها التلاعب بالمصطلحات؛ فالكاتبان لا يوضّحان المغزى من

---

60 Sil & Katzenstein, *Beyond Paradigms*, p. 3.

61 حمشي، ص 48. يخوض كريستيان بورش نقاشًا قد لا يبدو مفهومًا لدى من يتصورون الانتقائية بوصفها بديلًا من النظرية الكبرى، لكنه يظل جديرًا بالتأمل. يحاج بورش بأن أسلوب نيكلاس لومان في التنظير انتقائي مع أن نظريته عن النظم هي نظرية كبرى بنيت بأسلوب بارسونز نفسه في التنظير. ينظر:
Christian Borch, "Functional Eclecticism: On Luhmann's Style of Theorizing," *Revue internationale de philosophie*, vol. 1, no. 259 (2012), pp. 123-142.

62 حمشي، ص 43.

63 Sil & Katzenstein, *Beyond Paradigms*, p. 16.

64 "جميعها" هذه من إضافتي.

65 يقتبس قوجيلي من سيل وكاتزنشتاين نفسيهما ما يشبه هذا التحذير. ينظر: سيد أحمد قوجيلي، "أفول النظرية الكبرى: نقد الانتقائية التحليلية"، **سياسات عربية**، العدد 56 (أيار/ مايو 2022).

66 المرجع نفسه، ص 109. لست متأكدًا من المقابل الإنكليزي للفظ "الخلط" الذي أورده هنا. إذا كان Blending فمعناه "المزج"، مثلما سيرد لاحقًا. لكن ما أنا متأكدٌ منه أن "الخلط" لفظ قوي ومفعم بدلالات عامية لا تليق بالمصطلح. ومن دلالاته العامية، التي أقصد هنا، ترجمة Blender "خلّاطًا". أحد العناصر الأساسية في تعريف "المزج" هو الحصول على منتَج جديد لا يمكن فيه التمييز بين المكونات الممزوجة (تفقد ملامحها الأساسية)، وهذا ما يفعله "الخلّاط" أو "المخلاط" Blender. إنه ليس مجرد خلط للعناصر، بل مزجها وإعادة تشكيلها.

استخدام كلمة 'توليف' في مقابل كلمات مثل الدمج والجمع والمزج إذا كانت جميعها تصف العملية نفسها. وإنّه لمن الغريب أن يرفضا التوليف ويدعوا إلى الدمج؛ فَأَن تؤلّف شيئين هو أن تدمج بينهما (تجمعهما وتمزجهما معًا). وكما يُبيّن قاموس ميريام وبستر، فإنّ لكلمات توليف Synthesis، ودمج Integrate، وجمع Combine، ومزج Blending، جذورًا ومعانيَ مترادفةً" (ص 109).

أختلف مع قوجيلي في القول إن هذه الكلمات "جميعها تصف العملية نفسها"، أو إن لها "جذورًا ومعاني مترادفة". بسبب ضيق المساحة، لن أعود إلى المعاجم، بما في ذلك معجم ميريام وبستر، لأبيّن الاختلافات، البائنة والباطنة، في معاني هذه الكلمات؛ وأكتفي بالتساؤل التالي: في عبارة "من كل بستان زهرة"، هل تحمل كلمة البستان، إذا ما قابلناها بكلمات مثل الحديقة والجنة والروضة والمرج، المعاني المترادفة نفسها، حتى نقول إن للتوليف والدمج والجمع والمـزج معاني مترادفة؟ ومعروف أننا كلما انتقلنا من المعجمي إلى المصطلحي، زادت حدة الاختلاف في المعنى.

مع ذلك، لِنحاولْ فهم موقف الانتقائيين التحليليين من "التوليف بين النظريات". يقول سيل وكاتزنشتاين: "ليست الانتقائية التحليلية توليفةً نظريةً. صحيح أن ما نعتبره 'انتقائية' يشار إليها أحيانًا بوصفها 'توليفة' **من الناحية السببية**"[67]. إذًا، فهما يُقرّان بأن الانتقائية التحليلية يمكن أن تكون توليفةً، لكن ليس بين النظريات، بل بين الآليات السببية؛ وهما ليسا سيّان. وعلى خلاف الادعاء إن الانتقائيين التحليليين "لا يوضحون القاعدة النظرية التي تجري على أساسها هذه العمليات"، فقد تناولها سيل وكاتزنشتاين من خلال اقتراح شرطين أساسيين، يذكرهما قوجيلي في دراسته نفسها (ص 109). وليس الشرط الأول "أن تتجرّد النظريات محلّ التوليف من الفروض الأنطولوجية والإبستيمولوجية الخاصة بها" كما نقله قوجيلي إلى العربية؛ بل هو "الانطلاق من الفروض الأنطولوجية والإبستيمولوجية المركزية الخاصة بالتقاليد البحثية المتنافسة"[68].

ثمة مسائل كثيرة يمكن الوقوف عندها وإزاحة سوء الفهم عنها ومناقشتها في هذا التعقيب، لكن لمساحته حدودها. فمثلًا، أتفق كل الاتفاق مع قوجيلي، ومن يستشهد بهم، بشأن الطبيعة الإشكالية لمعايير الانتقاء في حد ذاته، خاصة على مستوى الممارسة. لكن، ينبغي الانتباه إلى أن الانتقاء ممارسة تقوم على الحجاج Argumentative والإقناع. وقد **يهمل** الباحث، **بحكم تحيزات** معينة، عناصر يمكنه انتقاؤها من نظريات أو برديمات أخرى غير التي انتقى منها، وقد **يغفل** عن أخرى **بحكم حدود الاطلاع أو قصور الفهم**، ويؤدي ذلك إلى فساد في الحجاج، ومن ثم إخفاق في الإقناع. وهذا من الطبيعة النسبية للبحث الاجتماعي. مع ذلك، فإن ربطَ هذه المشكلة بمسألة اللامقايسة ربطٌ واهٍ في اعتقادي، وناجم أيضًا عن سوء فهم لما كتبه سيل وكاتزنشتاين.

لقد كانا واضحَين بشأن تمييزهما بين الانتقائية التحليلية وما سمياه التوليف المـوحَّـد، أي التوليف بغرض التوحيد Unifying Synthesis[69]. فعدم قابلية البرديمات للمقايسة (وهي في نظري الترجمة الأدق) لا تزيد مشكلة الانتقاء تعقيدًا، إلا إذا كان الغرض من الانتقاء التوليف بين البرديمات وتوحيدها. وهي خطوة يحذر الانتقائيون التحليليون من القيام بها، على نحو ما سبق. أبعد من ذلك، فقد سلم سيل وكاتزنشتاين بأن اللامقايسة تمثل تحديًا مهمًا للانتقائية التحليلية، لكنه ليس بمنزلة العقبة الكأداء التي يصعب تجاوزها. وكانت تلك هي الرسالة التي حملها عنوان الجزء من الكتاب الذي تناولها بالنقاش: The not Insurmountable Challenge of Incommensurability[70]. ثم إن مشكلة اللامقايسة لم تكن يومًا بلا حل، حتى في حالة النقاش ما بين البرديمات Inter-paradigm Debate نهاية القرن العشرين، الذي يُعدّ أشد النقاشات النظرية ضراوة في حقل العلاقات الدولية، وطالما سمي حربًا بين البرديمات[71].

أخيرًا، أذكّر بالمسلّمة الثانية التي انطلقتُ منها في البداية: الانتقائية التحليلية في حاجة إلى مزيد من التأمل في الذات والنقد من الآخر، لكن ذلك لا ينفي أهميتها وتزايد الاهتمام بها، بل إن نقدها قبل تثمينها، وتغليطها قبل تصويبها، ينبغي أن يشكّل جزءًا من هذا الاهتمام المتزايد بها. دراسةُ قوجيلي زاخرةٌ بالاستشهادات المقتضبة، والمبتورة أحيانًا، وهي بلا شك تحضُّ على قراءة أوسع وأعمق لما كتبه نقاد الانتقائية التحليلية، لكنها تتطلب أيضًا قراءة بالعمق والاتساع نفسه لما كتبه مؤسسوها ومطوروها، والأهم، موظِّفوها في أبحاثهم. ثمة مسألة أخيرة أود الوقوف عندها في ختام هذا التعقيب. الانتقائية التحليلية ممارسةٌ بحثيةٌ، وقد نقوم بها عن غير وعي، أو عن وعي من دون أن نسمي عملنا انتقائيًا. لذلك، فإن المسح المختصر للأدبيات، الذي يضم عينات بارزة مما نُشر عن الانتقائية التحليلية، وباستخدامها، خلال الأعوام العشرة الأخيرة أو

67 Sil & Katzenstein, *Beyond Paradigms*, p. 17. (التشديد من إضافتي)

68 Ibid., p. 17.

69 Ibid., p. 3.

70 Ibid., pp. 13-16.

71 ينظر: محمد حمشي، "النّقـاش الثالـث بيـن نظريـات العلاقـات الدوليـة: حـدود الاتّصـال المـعـرفـي"، **المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية**، العدد 3 (كانون الأول/ يناير 2014).

أقل (ينظر الهامش 6)، اقتصر على العناوين التي تضمنت صراحة عبارة "الانتقائية التحليلية"، أي دون أن يأخذ في الحسبان ملخصات المنشورات أو متونها، أو المنشورات التي تهتدي بالانتقائية التحليلية مقاربةً من دون أن تشير إلى ذلك صراحة.

خاتمة

يواجه الطلاب باستمرار، في مرحلة مبكرة من كتابة تكليفاتهم، خاصة عندما يتعلق الأمر بالقضايا التي توجهها المشكلات، سؤال: أي النظريات أنسب لمقاربة تلك القضايا؟[72] وهو سؤال تبرره مسألتان. الأولى وفرةُ النظريات بصورة غير مسبوقة[73]، والارتباك الذي قد يتولد في أنفس الطلاب من جرائها؛ والثانية وعيُهم المتزايد بتعقد القضايا التي يدرسونها وتعدد أبعادها، والمخاوف التي قد يثيرها ذلك لديهم بشأن الإخفاق في إقناع قرائهم، خاصة من المدرّسين الذين يحوزون سلطة منح العلامات الدراسية[74]، بكفاية فهمهم/ تفسيرهم للقضايا التي بين أيديهم. وغالبًا ما يكون جوابي عن هذا السؤال: كونوا انتقائيين تحليليين!

لكنني، بالتأكيد، حريصٌ كل الحرص[75] على مسألتين أساسيتين وأنا أوصي الطلاب بالانتقائية التحليلية: الأولى أنهم على اطلاع وافٍ على النظريات المتنافسة في الحقل، كبرى أو غير كبرى؛ والثانية أنهم يدركون أن الانتقاء ليس عملًا حدسيًا، لكنه قرارٌ واعٍ يستند إلى المعرفة بالنظريات التي ينتقون من بينها وإلى المعرفة بالمشكلة/ القضية التي يبحثون فيها. لذلك، أحرص على أن يفهموا أن الانتقاء ليس قرارًا قبْليًا (وبحكم المنطق، ليس بَعديًا)، لكنه يواكب سيرورة البحث نفسها، أي سيرورة الإحاطة بالمشكلة/ القضية التي يبحثون فيها. وإلّا، لماذا نوجه طلاب الدراسات العليا لاستغراق فترة كافية لقراءة الأدبيات ذات الصلة ومراجعتها قبل كتابة مقترحات أطروحاتهم؟ هذه الفترة هي مرحلة تصميم الإطار النظري للبحث. وأن يكون الإطار النظري انتقائيًا يعني، من بين ما يعنيه، تحلي الباحث بالروح البراغماتية المرنة التي تنطوي عليها الانتقائية التحليلية، والتي تجعل عملية تصميم الإطار النظري النهائي مواكبة لسيرورة التقدم في البحث نفسه، لا أن يفرضه الباحث على نفسه ناجزًا من البداية.

في مقاله الذي وضع له عنوانًا لا يخلو من دلالات ذات صلة بهذا المقام، "في أولوية الفهم على المنهج"، يشدد عزمي بشارة على ما يشبه هذا المعنى؛ إذ يقول سائلًا ومجيبًا في آنٍ معًا: "ما المنهج الذي سوف أستخدمه في تحليل الواقع الاجتماعي أو الظاهرة قيد البحث؟ أصدقكم القول إني لا أملك جوابًا قبل أن أخوض التجربة. [...] فما من منهج لاكتشاف منهج البحث غير العقل السليم وتوافر على فكرة ما عن النظريات القائمة"[76].

والآن، أستلهمُ من هذا السجال وصية أخرى لأولئك الطلاب الذين يتخذون الانتقائية التحليلية خيارًا منهجيًا في أبحاثهم. تقول الوصية: إذا فهمتم الانتقائية التحليلية جيدًا، وقررتم تبنيها عن وعي، فعليكم أن تتخذوا قرارًا إضافيًا آخر: أتوظفونها على طريقة الزهّار، المشتغل بقطف الأزهار وبيعها، فتنتقون "من كل بستان زهرة" لتقدموها للمتلقي في باقة "تسر الناظرين"، ثم تذوي في أيام، أم على طريقة النحلة، المشتغلة بجمع الرحيق من الأزهار، وتحويله إلى "شراب مختلف ألوانه فيه شفاء للناس"؟ وتذكروا، إذا ما اخترتم الخيار الثاني، أن النحلة حين تحط على الزهرة لا تمتص منها رحيقًا فحسب، بل يمكن أن تلقّحها بحبوب الطلع التي تأتي بها من أزهار أخرى. وكذلك الانتقائي التحليلي. إنه لا يأخذ من النظرية متغيراتٍ وفروضًا وآلياتٍ سببيةً فحسب، بل يمكن أن يساعدها أيضًا في الوعي بحدودها من خلال ما يجلبه في جعبته التحليلية من النظريات الأخرى، إنه يساهم بطريقة ما في استمرار التواصل والتبادل المعرفي مع النظريات، وبينها[77].

72 في الحقيقة، ليس الطلاب وحدهم من يواجهون هذا السؤال، بل الباحثون جميعهم، وفي مختلف مراحل مسيرتهم المهنية. لكنني آثرت التركيز على الطلاب هنا لأغراض أعدها بيداغوجية، إذا حق لي ذلك.

73 بما في ذلك التي لا يُعتد بها نظريات بالمعنى الوضعي الشائع للنظرية.

74 على الإقرار بأن الانتقائية التحليلية لا تحلّ دائمًا هذا النوع من المعضلات المرتبطة بالسلطة، سواء لدى الطلاب الذين يقدمون أوراقًا من أجل التقييم المدرسي أو لدى الباحثين الذي يقدمون أوراقًا من أجل التحكيم العلمي بغرض النشر. ولا تنجم هذه المعضلة عن حدود في المقاربة، بل عن ظاهرة الولاءات النظرية الضيقة، وأحيانًا عن حدود الاطلاع؛ إذ لا ينبغي أن نتوقع من مدرّس أو مُحكّم لا يعتد إلا بعدد محدود من النظريات أن يكون متسامحًا مع مقاربة انتقائية تدمج عناصر تحليلية من نظريات لا يعتد بها. قد نسمى ذلك تعصبًا، وقد يكون نادرًا، لكنه في النهاية من طبيعة الاجتماع البشري التي لا يمكن نزعها عن الجماعة المعرفية بوصفها جماعةً.

75 لا بد من التذكير، مرة أخرى، بأن سيل وكاتزنشتاين نفسيهما سبق أن حذرا من أن "الالتزام بالانتقائية التحليلية لا يخلو من مخاطرة بالنسبة للباحثين حين يعملون بصفة فردية، ولا سيما الناشئين نسبيًا منهم". ينظر:
Sil & Katzenstein, *Beyond Paradigms*, p. 214.

76 عزمي بشارة، "في أولوية الفهم على المنهج"، **تبيُّن**، مج 8، العدد 30 (خريف 2019)، ص 9. صدرت هذه المقالة في دورية تبين التي تعنى بالدراسات الفلسفية والنقدية، لكن الأطروحات الواردة فيها تعني المشتغلين في العلوم الاجتماعية والإنسانية إجمالًا، ولا غنى لهم عن قراءتها قراءة متأنية، تحديدًا بوصفها مقالةً يمكن التأسيس عليها في فهم ما ينبغي فهمه من المنهج. في ختام المقالة، يشدد بشارة القول "إن [ما يسمى] تداخل الاختصاصات في الحقيقة هو تداخل للمناهج، أي لمقاربات مختلفة في تفسير الظاهرة؛ لأن زوايا النظر إلى التخصصات المختلفة تنتج مناهج مختلفة في مقاربة الموضوع قيد البحث. إن النظريات في بنية الواقع في مجال محدد تؤسس لمنهج أو مقاربة في دراسة هذه المجالات". ينظر: المرجع نفسه، ص 30.

77 أشرت باختصار إلى ما يشبه هذا، في: حمشي، "الانتقائية التحليلية"، 48.

المراجع References

العربية

بشارة، عزمي. "في أولوية الفهم على المنهج". **تبيُّن**. مج 8، العدد 30 (خريف 2019)

حمشي، محمد. "النّقـاش الثالـث بيــن نظريـات العلاقــات الدوليـة: حدود الاتّصـال المعرفـي". **المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية**. العدد 3 (كانون الأول/ يناير 2014).

_____. "الانتقائية التحليلية في حقل العلاقات الدولية". **سياسات عربية**. العدد 28 (أيلول/ سبتمبر 2017).

قوجيلي، سيد أحمد. "أفول النظرية الكبرى: نقد الانتقائية التحليلية". **سياسات عربية**. العدد 56 (أيار/ مايو 2022).

الأجنبية

Borch, Christian. "Functional Eclecticism: On Luhmann's Style of Theorizing." *Revue internationale de philosophie*. vol. 1, no. 259 (2012).

Burns, Arthur Lee. "Prospects for a General Theory of International Relations." *World Politics*. vol. 14, no. 1 (1961).

Chernoff, Fred. "Pragmatism, Pluralism, and Eclecticism: Sil and Katzenstein's 'Analytic eclecticism' in Beyond Paradigms." *International Journal: Canada's Journal of Global Policy Analysis*. vol. 75, no. 3 (2020).

Corvellec, Hervé (ed.). *What is theory? Answers from the Social and Cultural Sciences*. Copenhagen: Liber, CBS Press, 2013.

Lake, David A. "Theory is Dead, Long Live Theory: The End of the Great Debates and the Rise of Eclecticism in International Relations." *European Journal of International Relations*. vol. 19, no. 3 (2013).

Mills, Wright C. *The Sociological Imagination*. New York: Oxford University Press, 1959.

Paul, T. V. *The Tradition of Non-Use of Nuclear Weapons*. Stanford, CA: Stanford University Press, 2009.

Quentin, Skinner (ed.). *The Return of Grand Theory in the Human Sciences*. Cambridge: Cambridge University Press, 1985.

Sil, Rudra. "Analytic Eclecticism-Continuing the Conversation." *International Journal: Canada's Journal of Global Policy Analysis*. vol. 75, no. 3 (2020).

Sil, Rudra & Peter J. Katzenstein. *Beyond Paradigms: Analytic Eclecticism in the Study of World Politics*. New York: Palgrave Macmillan, 2010.

_____. "Analytic Eclecticism in the Study of World Politics: Reconfiguring Problems and Mechanisms across Research Traditions." *Perspectives on Politics*. vol. 8, no. 2 (June 2010).

Wendt, Alexander. *Social Theory of International Politics*. Cambridge: Cambridge University Press, 1999.